



الدين العام المحلي وسلوك القطاع المصرفي بين فرضية

" الكسل المصرفي والأصول الآمنة": دليل من ليبيا

د. عبد الله رجب الفاضلي¹ د. جمعة فرحات قريمة²

⁻¹ قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد الخمس، جامعة المرقب، ليبيا

aralfadli@elmergib.edu.ly

⁻² قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد الخمس، جامعة المرقب، ليبيا

Jumahf30@gmail.com

الملخص:

هدف هذا البحث إلى تقييم واختبار فرضية الكسل المصرفي وذلك من خلال قياس أثر الاقتراض الحكومي المحلي من المصارف التجارية على الائتمان المصرفي المتاح للقطاع الخاص بدولة ليبيا، وذلك بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية السنوية، للفترة الزمنية الممتدة (1980-2020)، وتم التقدير بواسطة تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطأ الموزعة (ARDL)، وقد كشف النموذج المقدر عن وجود علاقة توازنية وأثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمتغير الائتمان المصرفي للحكومة (BCG) على الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص (BCP) في الأمدين القصير والطويل، وتتفق الأدلة مع نموذج " فرضية الأصول الآمنة Safe asset Hypothesis" لسلوك المصارف في دولة ليبيا، والتي تفيد بأن المصارف تختار الاستثمار في أدوات التمويل الحكومية كأصول ذات ملاذ آمن.

الكلمات المفتاحية: الدين العام المحلي، القطاع المصرفي، فرضية الكسل المصرفي، فرضية الأصول الآمنة.



Abstract

This research aimed to provide a fresh perspective by evaluating and testing the hypothesis of banking laziness by examining the impact of local public government borrowing from commercial banks on bank credit available to the private sector in Libya. The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was used to estimate for the extended time period (1980-2020) Based on annual time series data. The estimated model demonstrated a mutually beneficial relationship and a positive and statistically significant influence of bank credit to the government (BCG) on bank credit to the private sector (BCP) in both short and long-term terms. The evidence is consistent with the 'Safe Asset Hypothesis' model of banking behavior in the State of Libya. As a safe haven asset, banks choose to invest in government financing instruments.

Keywords: Domestic Public Debt, Banking Sector, Lazy Bank & Safe Asset Hypothesis.

1. المقدمة Introduction :

الدين العام حالة تشهدها العديد من الدول بالفعل ويعتبر من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها أغلب إقتصاديات دول العالم وخاصة الدول النامية، نظراً لما يسببه من اختلالات هيكلية لتلك الإقتصاديات تؤثر عليها من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يجبرها في بعض الحالات لوضع سياسات تقشفية قد تنعكس على عدم الاستقرار الإقتصادي والسياسي، لذلك تظل الدول النامية في مواجهة دائمة مع مشكلة الديون المتراكمة وتعتبر قضية من أهم القضايا في الوقت الراهن، لذلك يعتبر الدين العام من أهم المتغيرات الاقتصادية التي نالت اهتمام العديد من النظريات والمدارس الاقتصادية كونه يشكل عنصر أساسي وهام ليس فقط في حجم الدين فحسب بل وفي رفع كفاءة هذا الدين، وإيجاد أفضل الطرق لمواجهة تحدياته وتعزيز دوره في دفع عمليات التنمية، حيث تعد النظرة الحديثة لسياسة الاقتراض الحكومي بأن القروض هي بمثابة أداة من ادوات السياسة المالية التي تلجأ اليها الحكومات لتوجيه النشاط الاقتصادي ولضمان إستقراره وزيادة معدلات نموه. ومن أهم مصادر التمويل التي تلجأ اليه أغلب الدول لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات كافية لتغطية هذه النفقات هو الاقتراض من الافراد أو المؤسسات المالية المحلية وهو ما يعرف بالدين العام المحلي والذي يلعب القطاع المصرفي دور كبير في تغطيته،

حيث يتم تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي والذي يعتبر شريان الحياة للاقتصاد وأحد الركائز الأساسية للنظام المالي للدولة، وبالأخص الدول ذات إقتصاديات الأسواق الناشئة (Jovković et al. 2021).

لذلك يعتبر جزء اساسي في أية دولة ويلعب دورا بالغ الاهمية في الأقتصاد القومي مهما كانت طبيعته، ويتمثل هذا الدور في تجميع المدخرات المحلية وتنظيم استخدام الموارد المالية المتاحة في الأقتصاد وتوزيعها على الاستثمارات المختلفة بما يحقق الاهداف



المرسومة لهذا النظام وتنبع أهمية القطاع المصرفي من تعقد الحياة الاقتصادية المعاصرة وحاجتها لرؤوس أموال ضخمة لتنفيذ مختلف المشاريع الضخمة التي لا يستطيع القطاع العائلي القيام بها.

ومن الناحية النظرية يمكن أن يجلب الدين المحلي العديد من الفوائد للبلدان منخفضة الدخل، ولكنه قد يراحم أيضا الاستثمار الخاص وبالتالي يعيق عملية النمو (Pradelli, et al, 2014)، وقد يكون الدين الحكومي المحلي أحد أسباب فشل القطاع المصرفي، وهناك أدلة تشير إلى أن الأزمات المصرفية ترتبط بارتفاع الدين الحكومي (Furceri and Zdzienicka, 2012)، والتصور العام هو أن اقتراض الحكومة من القطاع المصرفي المحلي يراحم الائتمان المقدم للقطاع الخاص، أي إخفاق المصارف عن تأدية أهم وظيفة من وظائفها الائتمانية بالشكل الصحيح، حيث الزيادة المستمرة من المصارف لإقراض القطاع الحكومي وعزوفها عن الاقتراض للقطاع الخاص بحجة إرتفاع مخاطره مقارنة بالقطاع الحكومي قد يتم وصفها بالكسل المصرفي.

وليبيا كغيرها من الدول التي تصاعد بها الدين العام الداخلي طوال السنوات العشر الماضية بسبب العجز في الميزانية العامة للدولة حيث كانت الإيرادات العامة لاتغطي حجم الانفاق العام حيث يتم تمويل هذا العجز بواسطة الدين العام الحكومي المحلي من خلال اقتراض الخزينة العامة من الجهاز المصرفي ومن خلال طرح السندات العامة للاكتتاب العام، من هنا تتحدد المشكلة البحثية انطلاقا من هذا العجز المتزايد والملاحظ في الموازنة العامة وكثرة الأعباء المالية المتراكمة على الدولة مع قلة الموارد المالية ومحدوديتها لتغطية النفقات العامة وتمويل المشاريع التنموية، الأمر الذي يجعل الحكومات تلجأ الى الاستدانة من خلال مصادر او قنوات التمويل المتاحة سواء كانت محلية أو خارجية لتغطية هذا العجز، وغالباً ما تسعى الحكومات الى تقليل الديون الخارجية بالاعتماد على قنوات التمويل المحلية كالاقتراض من القطاع المصرفي، وهذا يؤدي إلى الازدحام المباشر أو يقلل من الائتمان المقدم للقطاع الخاص والذي يعتبر أكثر كفاءة للنشاط الاقتصادي من تمويل الدين العام، حيث الازدحام يتمثل في اقتراض الحكومة دينار واحد من القطاع المصرفي يمكن أن يقل بمعدل دينار موجه إلى القطاع الخاص، وعادة ما تستجيب المصارف لزيادة الاقتراض الحكومي بتعديل محفظة القروض على النحو الأمثل بالنظر إلى خصائص العائد والمخاطر، لذلك يؤدي عجز الموازنة والاقتراض الحكومي إلى استبعاد الائتمان الخاص من القطاع المصرفي، لذلك تكمن أهمية هذا البحث في أهمية القطاع المصرفي في البلدان النامية والتي تساهم بشكل كبير في الاستثمار الخاص عن طريق تقديم الائتمان المصرفي للأفراد (القطاع الخاص) ومزاحمته أو تقليله من خلال تزويد الحكومة بالموارد المالية لتغطية نفقاتها خلال عجز الموازنة ولا سيما عند الانخفاض في اسعار النفط والذي يؤثر بشكل كبير على الاقتصاديات الريفية والتي منها الاقتصاد الليبي المعتمد بشكل كبير على قطاع النفط كمورد أساسي، وهذا الازدحام قد يكون له آثار سلبية على المشاريع الاقتصادية المدارة من قبل الأفراد، وهذا يوضح أهمية البحث ويبرر اختيار مثل هكذا موضوعات.

بالتالي يهدف هذا البحث لمحاولة قياس وإبراز أثر الائتمان المصرفي المتاح للقطاع الحكومي على الائتمان المصرفي المتاح للقطاع الخاص، والوقوف على سلوك القطاع المصرفي وموقفه من الدين العام، ومعرفة أي من الفرضيات المفسرة لسلوك القطاع المصرفي



الليبي، أي ما إذا كان تهيمن عليه فرضية الكسل المصرفي أو فرضية الأصول الآمنة، ومن أجل تحقيق هذا الغرض فإن البحث يحاول الإجابة عن السؤال الآتي:

ما أثر الائتمان المصرفي المتاح للقطاع الحكومي على الائتمان المصرفي المتاح للقطاع الخاص؟

2. الدراسات السابقة Literature Review

إن الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية وبالأخص القطاع المصرفي الذي يؤدي إلى استبعاد الائتمان المقدم للقطاع الخاص هو موضوع شائع في المناقشات السياسية وفي الأدبيات سواء كانت نظرية أو تجريبية لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، وبشكل عام أظهرت النظريات المتعلقة بهذا الإطار وجهتي نظر رئيسيتين مختلفتين: فرضية الكسل المصرفي (lazy bank hypothesis) وفرضية الأصول الآمنة (Safe asset Hypothesis).

فرضية الكسل المصرفي (lazy bank hypothesis): اقترح وطور هذه الفرضية (2009) Hauner والذي يفترض أن المصارف تميل إلى تأمين ما لديها من موارد مالية من خلال تعطيل وظائفها الأساسية وتحد من رغبتها في العمل على تطوير منتجات مالية أخرى (Sağdıç, et al, 2021) أي أن التوسع بشكل مستمر أو بدرجات عالية لإقراض الحكومة أو الاستثمار في الأوراق الحكومية (السندات واذونات الخزينة) والتي تتصف بالأوراق المالية الخالية من المخاطر أو الأقل خطورة يمكن ان يخلق خطرا يدفع بالمصارف التجارية الى تخفيض مساهمتها في الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر كالاقتراض المقدم للقطاع الخاص، وهذا يعني أن ميل المصارف الى عامل الامان يضعف حوافزها في البحث عن الاستثمارات في الفرص البديلة والمرجحة مع القطاع الخاص (Shetta & Kamaly, 2014).

فرضية الأصول الآمنة (Safe asset Hypothesis): وجهة نظر هذه الفرضية ان استثمار المصارف في الدين المحلي العام وحصولها على اصول حكومية تمتاز بالأمان يجعلها تقبل وتحمل المزيد من المخاطر بالتالي زيادة الاستثمارات في الفرص البديلة المتاحة من قبل القطاع الخاص، وهذا ما يؤدي الى فرضية تنويع المخاطر (Risk diversification hypothesis) وهذا يكون في الفترة الزمنية التي فيها فائض في السيولة المصرفية، حيث مفاد هذه الحجة الشائعة أنه عندما يكون لدى المصارف التجارية فائض في السيولة، فإن الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية (السندات واذونات الخزينة) وزيادة الائتمان المقدم للحكومة قد لا يؤدي إلى انخفاض في الائتمان المقدم من قبل المصارف للقطاع الخاص (Shetta & Kamaly 2014)، وقد يلعب دور إيجابي في تطوير الاسواق المالية من خلال دور "الأصول الآمنة" وتوفيرها، والتي تعتبر كمييار للمصرف على زيادة الاستثمار في الاصول الأكثر خطورة تحت إطار تنويع المخاطر (كالاستثمار مع القطاع الخاص)، وبالعكس مع الحالة التي تكون فيها السيولة المصرفية ناقصة ومحدودة، هنا لا تكون هناك حاجة الى نموذج الأصول الآمنة، وبالتالي الزيادة المستمرة في تقديم الائتمان لصالح الحكومة من قبل المصارف المحلية من شأنها أن تضعف محفظة المصارف اتجاه الائتمان لصالح القطاع الخاص الأكثر خطورة نسبيا (Aghughu, et al, 2022)، وعلى هذا الاساس إن وجهة نظر



"الأصول الآمنة" ترى أنه بدون توافر الدين العام المحلي، سوف يتم استخدام مستوى أقل من المدخرات، وسيواجه اصحاب العجز المالي (المقترضون) تكاليف اقتراض عالية مع آجال استحقاق قصيرة نسبيا (Abdel-Halim, & Ghazi, 2022)، وبناء على ذلك، ووفقا لوجهة نظر "الأصول الآمنة" إن زيادة الدين العام المحلي سوف تؤثر بشكل إيجابي على التنمية المالية، حيث تحتفظ المصارف بأصول آمنة مقارنة بالقطاع الخاص (Sağdıç, et al, 2021)، وبالتالي ينظر إلى دور الدين العام في التنمية المالية من حيث الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه في تطوير القطاعات المالية من خلال توفير أصول آمنة نسبيا.

دراسة Hauner (2009) هدفت هذه الدراسة من التحقيق في آثار الدين العام على التنمية المالية على بيانات زمنية مقطعية (panel data) من 73 دولة من الدول المتقدمة والنامية، وذلك للوقوف حول وجهة نظر "الأصول الآمنة" ووجهة نظر "المصارف الكسولة"، وذلك خلال الفترة الزمنية (من 1980 إلى 2004)، واستخدم الباحث مؤشر التنمية المالية الذي تمثل في ثلاثة مقاييس (الالتزامات السائلة المصرفية، إجمالي الائتمان المصرفي، الائتمان المصرفي للقطاع الخاص) محسوبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كلاً على حده، والاقتراض الحكومي من المصارف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس يعكس الدين العام، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الدين العام المحلي يؤثر سلباً على مؤشر التنمية المالية و النتائج كانت أكثر ملاءمة بوجهة نظر "البنوك الكسولة"، ذلك أن زيادة حيازة المصارف المحلية للديون العامة ترفع من ربحيتها ولكنها تقلل من كفاءتها إذا تجاوز الدين العام حدا معيناً، كما اشارت الدراسة ايضا لوجود بعض الدعم لوجهة نظر "الأصول الآمنة" فيما يتعلق بحصص محدودة من الائتمان في القطاع العام.

دراسة Sağdıç, et al, (2021) هدفت هذه الدراسة من معرفة آثار الدين العام المحلي على التنمية المالية على بيانات زمنية مقطعية (panel data) من 11 دولة في وسط وشرق أوروبا، وذلك للوقوف حول وجهة نظر "الأصول الآمنة" ووجهة نظر "المصارف الكسولة"، وذلك خلال الفترة الزمنية (من 1994 إلى 2017)، استخدم الباحثون نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) بطريقة (PMG) لتقدير العلاقة، واستخدم المؤلفون مؤشر التنمية المالية الذي تم استخلاصه من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي كمقياس يعكس التنمية المالية للدول قيد الدراسة، والاقتراض الحكومي من المصارف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس يعكس الدين العام، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الدين العام المحلي يضر بالأسواق المالية في الأمد القصير والطويل للدول قيد الدراسة، كما تدعم النتائج بقوة وجهة النظر "الكسل المصرفي".

دراسة Aghughu, et al, (2022) هدفت إلى التحقق من فرضية الكسل المصرفي للمصارف العاملة بدولة نيجيريا من خلال تقدير العلاقة بين الاقتراض الحكومي والائتمان الخاص، وذلك خلال الفترة الزمنية (من 1980 إلى 2019)، واستخدم الباحثون نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الاقتراض الحكومي المحلي له التأثير الأكثر هيمنة على الائتمان للقطاع الخاص بتأثير سلبي وهام، ويؤكد التأثير السلبي القوي للاقتراض الحكومي المحلي على تطبيق فرضية "الكسل المصرفي" في نيجيريا.



دراسة (Emran & Farazi (2009) هدفت إلى التحقق من فرضية الكسل المصرفي على بيانات زمنية مقطعية (panel data) من 60 دولة نامية، خلال تقدير العلاقة بين الاقتراض الحكومي والائتمان الخاص، وذلك خلال الفترة الزمنية (من 1975 إلى 2006)، واستخدمت المؤلفان طريقة العزوم المعممة (GMM) لتقدير العلاقة، واستخدم الباحثان الائتمان الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس يعكس الائتمان الخاص، والاقتراض الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس يعكس الدين العام، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن اقتراض الحكومة من شأنه أن يقلل الائتمان الخاص، كما أشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها اتفاق الأدلة مع فرضية "الكسل المصرفي".

دراسة (Fayed, Mona (2013) هدفت إلى التحقق من فرضية الكسل المصرفي للمصارف العاملة بدولة مصر من خلال تقدير العلاقة بين الاقتراض الحكومي والائتمان الخاص، وذلك خلال الفترة الزمنية (من 1998 إلى 2010)، واستخدم الباحث منهج التكامل المشترك لتقدير العلاقة، واستخدمت المؤلفات الائتمان الخاص كنسبة مئوية من إجمالي الائتمان كمقياس يعكس الائتمان الخاص، والاقتراض الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الائتمان كمقياس يعكس الدين العام، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الاقتراض الحكومي من المصارف المحلية يؤدي إلى إزاحة الائتمان للقطاع الخاص، وهذا يرجع إلى تأثير تنوع المخاطر في محافظ المصارف باتجاه الأصول الحكومية الآمنة (ارتفاع سعر سندات الخزنة، مقارنة بسعر الفائدة على الإقراض) وبالتالي تفضيل المصارف للاقتراض الحكومي قد يصفها بـ "المصارف الكسولة".

دراسة (Riccardo (2013) هدفت إلى التحقق في تأثير الدين العام على القروض المصرفية على بيانات زمنية مقطعية (panel data) من 43 دولة من الدول الصناعية والناشئة، وذلك خلال الفترة الزمنية (من 1970 إلى 2010)، واستخدم الباحث طريقة العزوم المعممة (GMM) لتقدير العلاقة، واستخدم المؤلف الائتمان الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس يعكس القروض المصرفية، والدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس يعكس الدين العام، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لها ارتباط سلبي بالنمو اللاحق للائتمان المصرفي، كما تم التأكيد على أن التأثير السلبي لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كان أقوى بالنسبة للدول الصناعية، في حين أن التأثير أضعف في الاقتصادات الناشئة، حيث يكون مخزون الدين العام أصغر عموماً.

دراسة (Shetta & Kamaly (2014) هدفت إلى التحقق من فرضية الكسل المصرفي للمصارف العاملة بدولة مصر من خلال تقدير العلاقة بين الاقتراض الحكومي والائتمان الخاص، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة (من الربع الأول من عام 1970 حتى الربع الثاني من عام 2009)، واستخدم المؤلفان نموذج الانحدار التلقائي المتجهي الديناميكي (VAR) لتقدير العلاقة، واستخدم الباحثان الائتمان الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس يعكس الائتمان الخاص، والاقتراض الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس يعكس الدين العام، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مع زيادة إصدار الحكومة لأدوات الدين لتمويل عجز الموازنة المتسارع، تزداد المصارف بامتلاكها لهذه الأدوات وتتجنب القروض الخاصة المحفوفة



بالمخاطر وتختار السلوك الكسول، كما أشارت الدراسة أيضا إلى أن الكسل المصرفي تفاقم بسبب زيادة مستوى الاقتراض الحكومي لتمويل عجز الموازنة.

دراسة (Aljanabi 2020) هدفت إلى التحقق من فرضية الكسل المصرفي للمصارف العاملة بدولة العراق من خلال تقدير العلاقة بين الاقتراض الحكومي والائتمان الخاص، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة (2006-2020)، واستخدم الباحث أسلوب التكامل المشترك وتطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لتقدير العلاقة، واستخدم المؤلف الائتمان الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والاقتراض الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك مزاحمة من قبل الاقتراض الحكومي للقطاع الخاص مما يضر بالاقتصاد العراقي، كما تدعم النتائج وجهة النظر "الكسل المصرفي".

دراسة (Haikal, et al, 2023) هدفت إلى التحقيق في تأثير إزاحة الاقتراض الحكومي والاقتراض الأسري للأموال المتاحة لقطاع الأعمال الخاص، لذلك سعت الدراسة إلى تقييم المصارف المصرية فيما يتعلق بفرضية "الكسل المصرفي"، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة (من الربع الأول من عام 2009 حتى الربع الثالث من عام 2019)، واستخدم الباحثون نموذج تصحيح الخطأ المتجهي (VECM) لتقدير العلاقة، واستخدم المؤلفون ائتمان قطاع الأعمال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس يعكس الائتمان الخاص، والاقتراض الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس يعكس الدين العام، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الاقتراض الحكومي من المصارف أدى إلى ازدحام ائتمان الأعمال الخاصة، وهذا يتفق مع فرضية "الكسل المصرفي".

بناء على ذلك، لا يزال فهم عواقب ارتفاع الدين العام المحلي محل بحث ومهم نسبياً، وبالتالي قد يملأ البحث الحالي فجوة مهمة في الأدبيات لأنه لم يتم تحليل عواقب ارتفاع الدين العام على سلوك القطاع المصرفي في الاقتصاد الليبي وتحديد نمجه من ناحية فرضية "الكسل المصرفي" وفرضية "الأصول الآمنة"، لذلك كان الهدف من هذا البحث هو محاولة لسد هذه الفجوة البحثية.

3. منهجية البحث Research methodology

يسعى هذا البحث ومن خلال الدليل التجريبي إلى اختبار سلوك القطاع المصرفي بين فرضية "الكسل المصرفي" وفرضية "الأصول الآمنة"، وذلك من خلال معرفة أثر الائتمان المصرفي المتاح للقطاع الحكومي على الائتمان المصرفي المتاح للقطاع الخاص، لذلك يأخذ هيكلية نموذج الاختبار الأساسي الشكل الوظيفي التالي:

$$BCP_{it} = f \{BCG_{i,t}\}$$

حيث أن:



BCP_{it} : تمثل الائتمان المصرفي للقطاع الخاص (Bank credit to private (BCP)، وهو المتغير التابع والمعبر عنه بمؤشر نسبة الائتمان المحلي المتاح للقطاع الخاص من قبل المصارف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ليبيا خلال الفترة المحددة (Domestic credit to private sector by banks)، هذا المؤشر هو مبلغ الائتمان المتاح للقطاع الخاص وهو يتألف من المبلغ الإجمالي للأموال المجمعة التي يقدمها قطاع المصارف للحكومة.

BCG_{it} : تمثل الائتمان المصرفي للحكومة (Bank credit to government (BCG ويعتبر المتغير المستقل والمعبر عنه بمؤشر الائتمان المصرفي المتاح للحكومة والمؤسسات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة ليبيا خلال نفس الفترة، هذا المؤشر هو مبلغ الائتمان المتاح للقطاع الحكومي وهو يتألف من المبلغ الإجمالي للأموال المجمعة التي يقدمها قطاع المصارف للحكومة. بالتالي يستند الدليل التجريبي لهذا البحث على بيانات السلاسل الزمنية (Time series)، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1980 إلى 2020، مما أدى إلى إجمالي 41 مشاهدة، ويتم تقديم وصف ومصادر البيانات في الجدول 1 التالي.

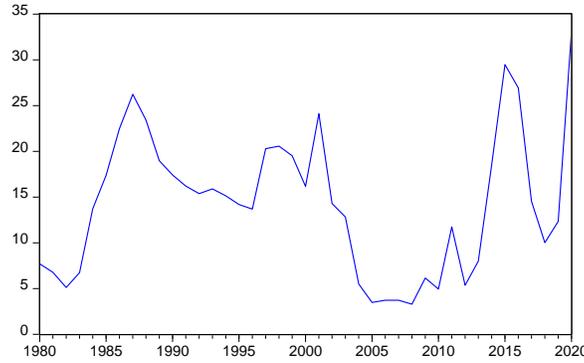
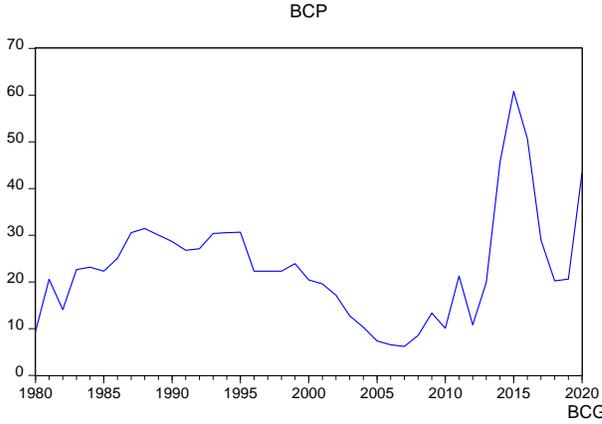
جدول 1 : ملخص وقياس المتغيرات (Summary and measurement of the variables)

الرمز	المتغيرات	الوكيل (المؤشر)	المصدر
المتغير التابع Dependent variable			
BCP	الائتمان المصرفي للقطاع الخاص	الائتمان المصرفي للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	World Bank
المتغير المستقل Independent variable			
BCG	الائتمان المصرفي للحكومة	الائتمان المصرفي للقطاع الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	FRED

: Discussion of the results النتائج والمناقشة



الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيري البحث: بين الشكل رقم (1) السلاسل الزمنية لمتغيري البحث والتي يتضح فيها أن السلسلتين تحتوي على اتجاه عام Trend، كما يتضح من الرسم أن السلسلتين تحتوي على الصدمات الهيكلية structural breaks.



الشكل رقم (1): الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيري البحث

الإحصاء الوصفي (Descriptive statistics) لمتغيرات الدراسة:

في الجدول رقم (02) يرد ملخص للإحصاءات الوصفية للسلسلتين الزمنية للمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، والتي بنودها تشمل متوسطات قيم المتغيرات (Mean) وانحرافات المعيارية (Standard deviation)، مع وصف تقلباتها "القيم الدنيا (Minimum)، والقيم القصوى (Maximum)" بالإضافة إلى مقاييس التشتت، Skewness، (Kurtosis)، وكذلك اختبار Jarque-Bera المقدر للتوزيع الطبيعي لهذه البيانات محل الدراسة، ويلاحظ أن المتغير التابع المتمثل في الائتمان المصرفي للقطاع الخاص (BCP) قد بلغت قيمته في المتوسط (23.1364)، على مدار الفترة الزمنية من 1980 إلى 2020؛ القيمة القصوى لـ (BCP) هي (60.7725)، حيث كانت القيمة الدنيا له (6.1725)، الانحراف المعياري له هو (11.8375)، يلاحظ أن هناك فرق كبير بين القيم الدنيا والقيم القصوى، كما أنه لا يتبع التوزيع الطبيعي وهناك تشتت واضح لهذا المتغير، وعلى عكس ما كان عليه المتغير المستقل المتمثل في الائتمان المصرفي للحكومة (BCG).



جدول 2: الاحصاء الوصفي للسلاسل الزمنية (Descriptive statistics).

	Mean	Max.	Min.	Std. De.	Skew.	Kurto.	Jar-Bera	Pro.
BCP	23.1364	60.7725	6.1725	11.8375	1.0444	4.4871	11.2321	0.0036
BCG	14.264	33.1603	3.2876	7.7351	0.3963	2.4827	1.5302	0.4653

مصفوفة الارتباط (Correlation matrix) بين متغيري الدراسة:

الجدول رقم (03) يعرض معلومات حول مصفوفة الارتباط بين المتغيرين قيد الدراسة، ويلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتباط خطي بسيط قوي ومعنوي بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستق ما مقداره 0.81177.

جدول 3: مصفوفة الارتباط (Correlation matrix) بين متغيري الدراسة

	BCP	BCG
BCP	1	
BCG	0.81177***	1

اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية Unit-Root Test Results

نستخدم اختبارات جذر الوحدة للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات قبل تحليل الانحدار، لتحديد رتبة تكامل كل متغير (Integration Order) ولتحديد ما إذا كانت البيانات ثابتة عند المستوى $I(0)$ أو ثابتة عند أول فرق $I(1)$ First Difference، تم اختبار سكون وتكامل السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller (ADF)، واختبار فيليبس بيرون (Phillips-Perron (PP)، كما توضحه من خلال الرسم أن السلسلتين تحتوي على تغيرات أو صدمات هيكلية (Structural Break) الناتجة عن الأحداث السياسية والاقتصادية، توجب على الباحثان استخدام احد اختبارات جذر الوحدة التي تأخذ بالاعتبار وجود صدمات هيكلية (Structural Break) وذلك باستخدام اختبار Perron & Vogelsang (1992).

جدول 4: اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية Unit-Root Test Results

Unit-Root Test Results : at Level $I(0)$, First Difference $I(1)$
--



VARI...	ADF		P-P		ADF With structural break	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
BCP	-2.749387	-5.704467***	-2.296221	-3.9969***	-5.4742*	-6.2903***
BCG	-2.023385	-5.104350***	-1.910202	-2.8164***	-4.264768	-5.9092***

ملاحظة / *** و ** و * تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

يتضح إن نتائج تقييمات ADF و PP المعروضة في الجدولين (4) والتي توضح أن (BCP ، BCG) متكاملة بشكل ثابت وساكنة عند أخذ الفرق الأول I(1) First Difference وعند مستوى دلالة 1% ، وبالتالي التأكد من أن كافة متغيري الدراسة الداخلة في النموذج لها نفس رتبة التكامل وتتكامل بشكل جيد ويمكنها على الأقل توليد علاقة تكامل مشترك واحدة. ولتحديد الفترات التي وقعت بها الصدمات الهيكلية، تم الاستعانة من خلال الرسم بالاضافة الى اختبار-Bai Perron (2003) Multiple Breakpoint test.

اختبارات التكامل المشترك Co-Integration Tests

نظرا لأن متغيري الدراسة تم تحديدها على أن لها نفس ترتيب التكامل عند أخذ الفرق الأول I(1)، فإننا ننتقل للتحقق من مدى توافر خاصية التكامل المشترك (Co-integration Relationship) بين متغيرات النموذج، وذلك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed lag model (ARDL) للتكامل المشترك ولتحديد ما إذا كان هناك ارتباط أو علاقة توازنية طويلة الأجل (long run equilibrium relationship) بين متغيري الدراسة، ولتحليل التكامل المشترك بين المتغيرات المحددة، سيتم تطبيق اختبار الحدود، يعتمد اختبار حدود التكامل المشترك على إحصائيات

اختبارين مختلفين لنسبة الاحتمالية لأهمية هذه الارتباطات المعيارية ويمكن إظهار ذلك من خلال اختبار الأثر (F-Bounds Test) واختبار (t-Bounds Test)، وقبل اجراء ذلك تم تحديد فترات التباطؤ المثلى (Optimal Lag Length) لمتغيرات النموذج من خلال متجه الانحدار الذاتي (VAR)، ووفقا لاختبار (AIC) فإن عدد فترات التباطؤ الزمني المثلى بين المتغيرات قيد الدراسة بالنموذج مجتمعة هي فترة إبطاء واحدة، وتظهر نتيجة اختبار اختبارات (Bounds) للتكامل المشترك في الجدول (5) وذلك من خلال إحصائيات (F-Bounds Test ، و t-Bounds Test) التي بلغت ما قيمتها (13.50569 ، -5.107378) على التوالي، حيث كانت أكبر من جميع القيمة الحرجة للحدود العليا المقابلة I(1) وعند مستوى معنوية 1%، لذلك تم رفض فرضية العدم والتي تفترض بعدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات هذا النموذج، والاستنتاج أن متغيرات هذا النموذج متكاملة بشكل إحصائي، مما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرين قيد الدراسة.



جدول 1: نتائج اختبار التكامل المشترك (Bounds) للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	13.50569	Asymptotic: n=1000		
k	1			
		10%	4.04	4.78
		5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.107378			
		10%	-2.57	-2.91
		5%	-2.86	-3.22
		2.5%	-3.13	-3.5
		1%	-3.43	-3.82

بالتالي يمكن تحديد الطبيعة الدقيقة للأثر أو الارتباط طويل وقصير الأجل من خلال تقدير نموذج انحدار التكامل المشترك
ARDL

متجه تصحيح خطأ ARDL. وعلى وجه التحديد، سيحدد نموذج تصحيح الخطأ سرعة تقارب النظام مرة أخرى إلى التوازن، بناء على ذلك سيتم تقدير معاملات النموذج للأجلين في وقت واحد، من خلال صياغة نموذج ARDL على النحو التالي:

ARDL (p, q):



$$\Delta(\text{BCP}_t) = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta \text{BCP}_{t-i} + \sum_{i=0}^q \sigma_i \Delta \text{BCG}_{t-i} + \varphi_1 \text{BCP}_{t-1} + \varphi_2 \text{BCG}_{t-1} + \mu_t$$

ECM:

$$\Delta(\text{BCP}_t) = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta \text{BCP}_{t-i} + \sum_{i=0}^q \sigma_i \Delta x_{t-i} + \varphi_1 z_{t-1} + \text{DUM}_t + \mu_t$$

حيث أن:

$\Delta(\text{BCP}_t)$: تشير الى المتغير التابع في اللحظة الزمنية t.

β_0 : تشير الى الحد الثابت.

$\sum_{i=1}^p \beta_i \Delta \text{BCP}_{t-i} + \sum_{i=0}^q \sigma_i \Delta \text{BCG}_{t-i}$: تشير الى الأجل القصير.

$\varphi_1 \text{BCP}_{t-1} + \varphi_2 \text{BCG}_{t-1}$: تشير الى الأجل الطويل.

$\varphi_1 z_{t-1}$: تشير الى حد تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction Model.

μ_t : تشير الى حد الخطأ العشوائي أو البواقى.

DUM_t : تشير الى المتغيرات الوهمية للتحكم في مشكلة الصدمات الهيكلية

4. تقدير معالم الأثر وتفسير النتائج التجريبية Estimation and interpretation of

:results

بعد تقدير اختبار التكامل المشترك، تم إيجاد أن هناك تكامل مشترك في النموذج محل الدراسة، ولتفسير التغيرات في الائتمان المصرفي للقطاع الخاص (BCP)، يتم تقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح خطأ (ECM) Error Correction Model، والذي يفسر التغيرات من حيث التغيرات في الائتمان المصرفي للحكومة (BCG)، بالإضافة الى استخدام عدد من المتغيرات الوهمية للتحكم في مشكلة الصدمات الهيكلية Structural Breaks التي تعاني منها السلاسل الزمنية محل الدراسة والمتمثلة في السنوات الموضحة في الجدول رقم (6) التالي.

يوضح الجدول (6) نتائج أتحدار نموذج تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام منهجية ARDL في الأجل القصير، ويلاحظ من خلال الجدول أن معامل تصحيح الخطأ (*CoIntEq(-1)) يحمل إشارة سالبة وعند مستوى معنوية 1%، مما يشير الى وجود عملية تصحيح من الأجل القصير للأجل الطويل، لذلك عندما يكون الائتمان المصرفي للقطاع الخاص (BCP) في حالة اختلال التوازن، يعود النظام إلى التوازن بسرعة 46% سنويا.



كما أفادت النتائج أن القوة التفسيرية لمعامل جودة الضبط R -squared و Adjusted R -squared هي (85% و 83%) على التوالي، مما يشير إلى أن 85% من التباين في الائتمان المصرفي للقطاع الخاص (BCP) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغير التفسيري المتمثل في الائتمان المصرفي للحكومة (BCG)، كما كانت قيمة اختبار-Durbin Watson (1.531168) وهي أكبر من قيمة R -squared لذلك هناك خصائص جيدة في النموذج محل الدراسة والاشارة إلى غياب الارتباط التسلسلي، كما تشير إحصائية اختبار Prob-F-Statistics، إلى أن الملاءمة جيدة للسلاسل الزمنية محل الدراسة، بالإضافة إلى عدد المشاهدات التي بلغت 40 مشاهدة وهذا ما تناسب مع منهجية ARDL، ما يعني أن النموذج لا يعاني من أي تحيز في المواصفات ويمكن الاعتماد على النتائج المتوصل إليها، ويتم تعزيز هذا الموقف من خلال الاختبارات التشخيصية للبواقي (Residuals diagnostics tests) المتعلقة بالنموذج قيد الدراسة ولأجل تحديد ما إذا كان هناك وجود لأي مشكل من مشكلات الاقتصاد القياسي، لذلك تم فحص شرط التوزيع الطبيعي normal distribution باستخدام اختبار Jarque-Bera للتحقق مما إذا كانت بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، وعلى أساس هذا الإختبار يتم إما قبول أو رفض الفرضية الصفرية والتي تفترض بعدم اتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي، ووفقاً لنتائج الإختبار فإن القيمة p المبلغ عنها من اختبار Jarque-Bera للنموذج محل الدراسة كانت أكبر من مستوى المعنوية 5%، لذلك تم قبول فرضية العدم عند مستوى المعنوية المختارة والاستنتاج بأن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

ومن ثم إجراء فحص إحصائية اختبارين (Breusch-Pagan-Godfrey و ARCH) للتحقق من مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) أي التحقق من عدم تجانس التباين الشرطي في نموذج الانحدار، ولذلك يتم اختبار فرضية العدم التي تفترض عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، ووفقاً لنتائج الإختبار فإن القيمة p المبلغ عنها من الاختبار للنماذج كانت أكبر من مستوى المعنوية 5%، لذلك تم قبول فرضية العدم عند المستوى المعنوية المختارة للدلالة والاستنتاج بأن هناك دليلاً كافياً على عدم وجود مشكلة عدم التجانس (heteroskedasticity) في النموذج المقدر محل الدراسة.

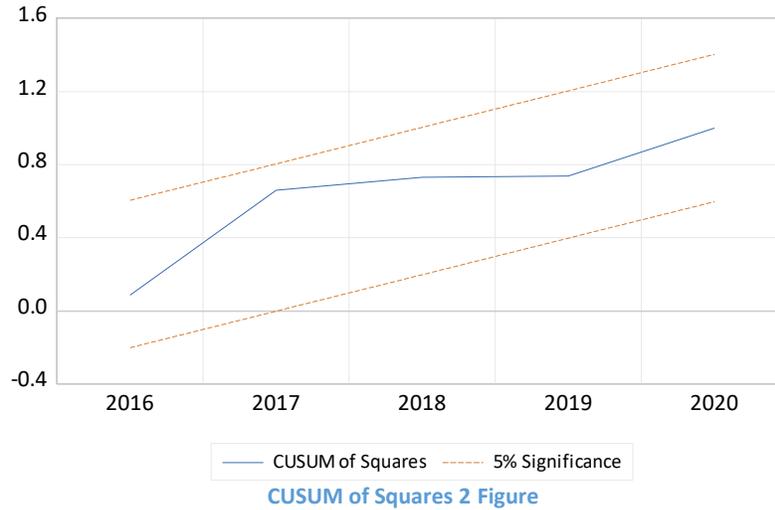
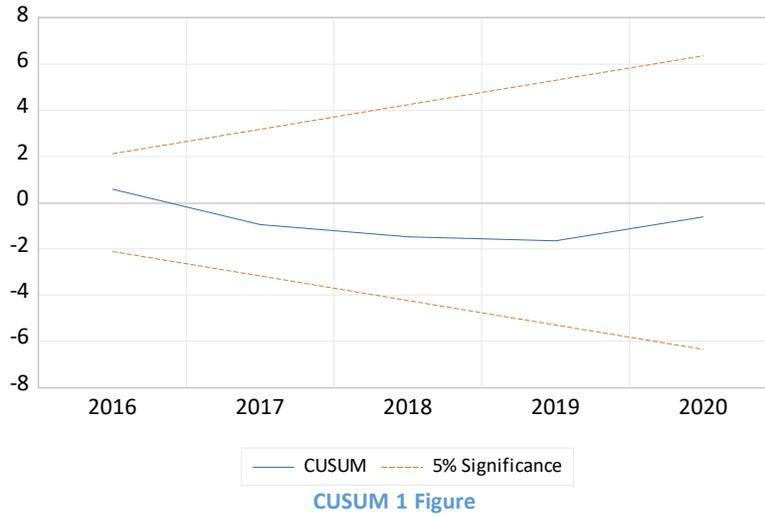
ومن أجل اختبار شرط استقلال حدود الخطأ تم فحص الاعتماد المحتمل للأخطاء باستخدام اختبار-Breusch Godfrey Serial Correlation LM Test للتحقق مما إذا كانت الأخطاء مرتبطة تلقائياً، وعلى أساس هذا الإختبار يتم إما قبول أو رفض الفرضية الصفرية والتي تفترض بعدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، ووفقاً لنتائج الإختبار فإن القيمة p المبلغ عنها من اختبار LM للنموذج محل الدراسة كانت أكبر من مستوى المعنوية 5%، لذلك تم قبول فرضية العدم عند مستوى المعنوية المختارة والاستنتاج بأن هناك دليلاً كافياً على عدم وجود الارتباط الذاتي أو التلقائي (Autocorrelation) في النموذج المقدر قيد الدراسة.

كما تم فحص شرط مشكلة سوء التوصيف الرياضي Misspecification باستخدام اختبار Ramsey reset test للتحقق مما إذا كان النموذج يعاني من سوء التوصيف، وعلى أساس هذا الإختبار يتم إما قبول أو رفض الفرضية الصفرية والتي تفترض بأن النموذج لا يعاني من سوء التوصيف، ووفقاً لنتائج الإختبار فإن القيمة p المبلغ عنها من اختبار F-Statistic



للمنموذج محل الدراسة كانت أكبر من مستوى المعنوية 5%، لذلك تم قبول فرضية العدم عند مستوى المعنوية المختارة والاستنتاج بأن النموذج لا يعاني من سوء التوصيف الرياضي.

وأخيرا اختبارات الاستقرار الهيكلية للنموذج من خلال استخدام اختباري CUSUM و CUSUM of Squares والتي تقيس مستوة ثبات المعلمات عند المعاينات، أن النموذج مستقر عند مستوى دلالة 5% من كل من الاختبارين والأشكال رقم 1 و 2 التالية توضح ذلك.



ويلاحظ من خلال الشكلين أن القيم الاحصائية كانت في خط يقع بين الحدين الحرجين Lines Critical مما يدل على استقرار المعلمات بالنموذج محل الدراسة.



ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.982613***	0.842804	3.538915	0.00130
D(BCG)	1.010968***	0.106123	9.526382	0.00000
D_1983	7.855279	3.533308	2.223208	0.03340
D_2001	-10.6104	3.645493	-2.91054	0.00650
D_2014	17.19566	3.723945	4.617593	0.00010
D_2015	12.74319	4.05831	3.140025	0.00360
CointEq(-1)*	-0.45902***	0.086972	-5.27783	0.00000
R-squared	0.858188			
Adjusted R-squared	0.832404			
Durbin-Watson stat	1.531168			
Prob-F-Statistics	0.000000			
Observations	41			
Residuals diagnostics tests				
Normality : Jarque-Bera			2.586736 (0.2743)	
Heteroskedasticity : Breusch-Pagan-Godfrey (Obs*R Squared)			2.999799 (0.8850)	
Heteroskedasticity : ARCH test (Obs*R Squared)			0.100067 (0.7517)	
Autocorrelation: Breusch-Godfrey LM test			2.514345 (0.2845)	
Ramsey reset test (F- test)			0.968742 (0.3326)	



CUSUM	Stable
CUSUM Of Squares	Stable
ملاحظة / **** و ** و * تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.	

وفيما يتعلق بنتائج التقدير بين متغيري النموذج المقدر، تظهر التقديرات قصيرة الأجل أن التأخر لمدة سنة واحد في الائتمان المصرفي المقدم للحكومة (BCG) له أثر إيجابي على الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص (BCP)، وهذا الاثر الايجابي مهم وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1%. وهذا يعني أن الدرجة التي يزيد فيها معامل الائتمان المصرفي المقدم للحكومة بمقدار نقطة مئوية واحدة، يرفع من الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص (BCP) بمقدار (1.010)، هذا فيما يتعلق بالأثر على المدى القصير أما فيما يتعلق بالأثر طويل الاجل يمكن توضيحه في الجدول رقم (7) التالي.

يوضح الجدول (7) نتائج أنحدار نموذج ARDL في الأجل الطويل بين الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص (BCP) والعامل المفسر له المتمثل في الائتمان المصرفي المقدم للحكومة (BCG).

جدول 3 : أنحدار نموذج ARDL

ARDL Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BCG	1.095032***	0.193003	5.673651	0.00000
EC = BCP - (1.0950*BCG)				
ملاحظة / **** المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1%				

تظهر التقديرات طويلة الأجل أن الائتمان المصرفي المقدم للحكومة (BCG) له أثر إيجابي على الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص (BCP)، وهذا الاثر الايجابي مهم وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1%. وهذا يعني أن الدرجة التي يزيد فيها معامل الائتمان المصرفي المقدم للحكومة بمقدار نقطة مئوية واحدة، يرفع من الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص (BCP) بمقدار (1.09)، وهذا يعني أن مع التأثير لإيجابي القوي للاقتراض المحلي للحكومة سواء في الأمد القريب أو البعيد على الائتمان للقطاع الخاص، فهذا يعني أن فرضية الأصول الآمنة (Safe asset Hypothesis) تنطبق بقوة في دولة ليبيا، وهذا يعني ان استثمار المصارف في الدين المحلي العام وحصولها على اصول حكومية تمتاز بالأمان يجعلها تقبل وتتحمّل المزيد من المخاطر بالتالي زيادة الاستثمارات في الفرص البديلة المتاحة من قبل القطاع الخاص، وهذا ما يؤدي الى فرضية تنوع المخاطر (Risk diversification hypothesis) وهذا يكون في الفترة الزمنية التي فيها فائض في السيولة المصرفية،



وكما يعلم على المصارف التجارية الليبية كانت تعاني من فائض السيولة المصرفية المكدسة مع ضيق في فرص مجالات الاستثمار المتاحة، لذلك عندما يكون لدى المصارف التجارية فائض في السيولة، فإن الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية (السندات واذونات الخزينة) وزيادة الائتمان المقدم للحكومة قد يعتبر مجالا جيدا للاستثمار ما محوزتها من فائض سيولة فهي أصول تدر ربحا وبنفس الوقت آمنة ومضمونة من الحكومة ولا يؤدي إلى انخفاض في الائتمان المقدم من قبل المصارف للقطاع الخاص، بالعكس قد يلعب دور إيجابي في تطوير المشاريع المدارة من قبل القطاع الخاص من خلال دور "الأصول الآمنة" وتوفيرها، والتي تعتبر كمعيار للمصرف على زيادة الاستثمار في الأصول الأكثر خطورة تحت إطار تنوع المخاطر (كالاستثمار مع القطاع الخاص).

5. الخلاصة والتوصيات :Conclusions and Recommendations

الحقيقة القائمة هي قضية الزيادة في الدين العام الناتج من العجز المتزايد والملاحظ في الموازنات العامة وكثرة الأعباء المالية المتراكمة على الدول مع شح الموارد المالية ومحدوديتها لتغطية النفقات العامة وتمويل المشاريع التنموية المناطة بها، هذا بدوره يدفع بالحكومات إلى الجوء إلى مصادر التمويل المتاحة الداخلية أو الخارجية لسد هذا العجز، وللقطاع المصرفي دور كبير في تمويل الدين الداخلي (المحلي) من خلال الاستثمار في إصدارات أدوات الدين المحلية أو ما تسمى (بالسندات الحكومية)، ومع إصدار الحكومة المزيد من أدوات الدين لتمويل ما لديها من عجز، تحول المصارف محافظتها الاستثمارية بعيدا عن الائتمان للقطاع الخاص المحفوف بالمخاطر وتختار أدوات الدين الحكومية وبشكل متزايد كونها استثمارا تتمتع بالأمان وهذا السلوك يوصف بالكسل المصرفي والذي بدوره يقلل من الاستثمار في المشاريع والنشاطات التي يديرها القطاع الخاص.

بناءً على ذلك هدف البحث ومن خلال التحقيق التجريبي إلى قياس وتقدير أثر الاقتراض المحلي على الائتمان للقطاع الخاص، والتحقق من سلوك القطاع المصرفي من خلال وجهتي نظر مختلفة فرضية الكسل المصرفي (lazy bank hypothesis) وفرضية الأصول الآمنة (Safe asset Hypothesis)، وذلك باستخدام الأساليب الكمية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية (Time series)، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1980 إلى 2020، وتمثل المتغير التابع في الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص (BCP) والذي تم قياسه من خلال الائتمان المصرفي للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتم استخدام مقياس إحصائي لتحليل مستوى الدين العام تمثل في الائتمان المصرفي للحكومة (BCG) والذي تم قياسه من خلال نسبة الائتمان المصرفي للحكومة والمؤسسات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لتعكس سلوك القطاع المصرفي دولة ليبيا، وعن طريق تطبيق نموذج الانحدار الذاتي الموزع (The ARDL) Autoregressive Distributed Lag القياسي، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المتدفق من الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص (BCP) إلى المتغير التفسيري المتمثل في الائتمان المصرفي للحكومة (BCG) في الدراسة.



- وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% لمتغير الائتمان المصرفي للحكومة (BCG) على الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص (BCP) في الأمد القريب والبعيد.
- تشير العلاقة الإيجابية بين الائتمان المصرفي للحكومة (BCG) والائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص (BCP) إلى تطبيق فرضية الأصول الآمنة (Safe asset Hypothesis).
- تماشيا مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:
- العمل على إعادة النظر في القوانين التجارية والمدنية والمرجع هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لاسيما فيما يتعلق بالمؤسسات المصرفية، وصياغتها بما يواكب روح العصر ويتفق مع روح الشريعة الغراء.
- تشجيع سبل الاستثمار الاسلامية (المشاركات، المضاربة، وغيرها) ، والتفكير الجاد في توسيع دائرتها بحيث تشمل سائر مجالات التنمية، لاسيما فيما يتعلق بتمويل المشاريع التنموية (الزراعية، السكنية والصناعية).
- تشجيع سبل عمل المؤسسات الاسلامية (الأسواق المالية) والعمل على استحداث وابتكار أدوات وأساليب جديدة لجذب الودائع والمدخرات التي تُخدم هدف التوظيف متوسط وطويل الأجل.
- العمل على توجيه قوى الفعل الاقتصادية لتحقيق التكامل الفعال بين المدن الليبية كالعامل على تحسين شبكات البنية التحتية التي تربط بين المدن بعضها البعض مثل الطرق السريعة التي تستخدم في نقل البضائع والأفراد.

المراجع

Abdel-Halim, M., & Ghazi, A. A. (2022). "Lazy banks" and "Safe asset" Hypothesis: Is it the answer for Public Debt and Financial Development Indicators Puzzle in Emerging Markets?. *Review of Applied Socio-Economic Research*, 23(1), 18-27.

Aghughu, A. A., Alenoghena, R. O., & Amase, J. (2022). Government domestic borrowing and private credit in Nigeria: Testing the lazy bank hypothesis. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 13(7), 52-62.

Aljanabi, N. M. (2020). Testing a lazy bank hypothesis in the Iraqi economy. *Entrepreneurship Journal for Finance and Business*, 1(2).

Emran, M. S., & Farazi, S. (2009). Lazy banks? Government borrowing and private credit in developing countries. *Government Borrowing and Private Credit in Developing Countries (June 11, 2009)*.

Fayed, M. E. (2013). Crowding out effect of public borrowing: The case of Egypt. *International Research Journal of Finance and Economics*, 107(1), 28-38.



- Furceri, D., & Zdzienicka, A. (2012). The consequences of banking crises for public debt. *International Finance*, 15(3), 289-307.
- Haikal, G., Abdelbary, I., & Samir, D. (2023). 'Lazy banks': the case of Egypt. *Macroeconomics and Finance in Emerging Market Economies*, 16(3), 447-457.
- Hauer, D. (2009). Public debt and financial development. *Journal of development economics*, 88(1), 171-183.
- Jovković, B., Vasić, A. S., & Bogičević, J. (2021). Determinants of Dividend Policy: A Case of Serbia's Banking Sector. *Naše gospodarstvo/Our economy*, 67(1), 13-22
- Pradelli, J., Presbitero, A., & Bua, G. (2014). Domestic Public Debt in Low-Income Countries: Trends and Structure. *World Bank Policy Research Working Paper*, (6777).
- Riccardo, D. B. (2013). Does Government Debt Affect Bank Credit. *International Finance*. 16(3), 289-310.
- Sağdıç, E. N., Yıldız, F., & Güney, T. (2021). Does domestic public debt affect financial development? New evidence from central and eastern European economies.
- Shetta, S., & Kamaly, A. (2014). Does the budget deficit crowd-out private credit from the banking sector? The case of Egypt. *Topics in Middle Eastern and North African Economies*, 16.